

فصلية محكّمة

تبحث في الدين والثقافة والتاريخ والآداب



مجمع البحوث الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد - باكستان

العدد الثاني - المجلد الحادي والأربعون

الصيف (إبريل - يونيو ٢٠٠٦م / ربيع الأول - جمادى الأولى ١٤٢٧هـ)





العدد الثاني ـ المجلد الحادي والأربعون ـ الصيف (إبريل ـ يونيو ٢٠٠٦م/ ربيع الأول ـ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ)

عنوان المراسلات:
مدير (مطبوعات)
مجمع البحوث الإسلامية
الجامعة الإسلامية العالمية ـ إسلام آباد

المحتوى

° ° °

المتشابه في متن الحديث الشريف
دراسة تأصيلية مقارنة

فتح الدين بيانوني

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه المبين: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِيْنَ فِيْ قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُوْنَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَآءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَآءَ تَأْوِيْلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُوْنَ فِيْ الْعِلْمِ يَقُوْلُوْنَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوْا الأَلْبَابِ﴾ (آل عمران:٧). وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن موضوع "المتشابه" في متن الحديث الشريف يعدّ ومن أهم موضوعات علم دراية الحديث وأدقّها، ويحتاج إلى ملكة علمية ومعرفة واسعة بعلوم الشريعة، فليس كل من اشتغل بعلم الحديث أهلا لذلك، وانما هي وظيفة النقّاد المحققين والأئمة الجامعين بين الحديث والفقه. والمشهور عند المحدّثين تناولهم لهذا المصطلح ضمن الموضوعات المتعلقة بالسند وتخصيصه بمسائل تتعلّق بأسماء الرواة وألقابهم، لكن بعض المحدّثين استخدم هذا المصطلح للدلالة على نوع من أنواع علوم الحديث المتعلقة بمتن الحديث[١]، يتناوله المحدّثون عادة ضمن موضوع "مشكل الحديث". وسيقوم هذا البحث باستقراء استخدام المحدّثين لمصطلح "المتشابه"، ومقارنته باستخدام المفسّرين والأصوليين. كما

١- لعل أول من أشار إليه وأبرزه كنوع من أنواع علوم الحديث الإمام السيوطي في ألفيته، كما ستوضحه هذه الدراسة.

سيقوم بالتعريف بالمتشابه في متن الحديث ـ من حيث كونه نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث ـ وبيان موقف العلماء منه.

ويهدف هذا البحث إلى ثلاثة أمور رئيسة: التحقيق في تعريف "المتشابه" عند المحدّثين؛ وبيان تطور دلالة هذا المصطلح، والوقوف على تاريخ استخدامه في مجال المتن عندهم؛ والتعرّف على موقف العلماء من المتشابه في متن الحديث الشريف.

وقد اشتمل البحث على المحاور التالية:

١- تعريف مصطلح "المتشابه" في اللغة.
٢- "المتشابه" في السند.
٣- "المتشابه" في المتن.
٤- موقف العلماء من "المتشابه".
٥- قواعد التعامل مع "المتشابه".

أولا: تعريف مصطلح "المتشابه" في اللغة:

جاء في لسان العرب: أشْبَه الشيءُ الشيءَ: ماثله... وتشابه الشيئان واشْتَبَها: أشْبَهَ كلُّ واحدٍ منهما صاحِبَه. وشَبَّهَ الشيءُ إذا أشْكَل. والمُشْتَبِهاتُ من الأُمور: المُشْكِلاتُ. والمُتَشابِهاتُ: المُتَماثِلاتُ. وأمورٌ مُشْتَبِهةٌ ومُشَبَّهَةٌ: مُشْكِلَة يُشْبِهُ بعضُها بعضاً. واشْتَبَهَ الأَمْرُ: إذا اخْتَلَطَ واشْتَبَهَ عليَّ الشَّيْءُ. وشَبَّهَ عليه: خَلَّطَ عليه الأَمْرَ حتى اشْتَبَه بغيره(٢). ويقول الإمام ابن قتيبة: "وأصل التشابه أن يُشبه اللفظُ اللفظَ في الظاهر، والمعنيان مختلفان... ومنه يقال: اشتبه علي الأمرُ: إذا أشبه غيرَه، فلم تكد تَفْرُق بينهما... ثم قد يقال لكل ما غَمُض ودَقّ: متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره... ومثل المتشابه المشكل"(٣). فالمتشابه في اللغة يطلق على التماثل والمختلط والمشكل والغامض.

ثانيا: "المتشابه" في السند:

أشرت في مقدمة البحث إلى أن المتشابه هو من أنواع علوم الحديث المتعلقة بسند الحديث ومتنه، وإن كان المشهور في كتب المصطلح تعلقه بالسند فقط. وفيما يلي عرض ملخّص للمتشابه في السند.

٢- انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط/١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ١٣/٥٠٤-٥٠٦.

٣- الإمام عبد الله بن مسلم الدينوري، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت؟، ص ٧٤-٧٥.

تعرّف كتب مصطلح الحديث "المتشابه" بأنه يتركب من نوعين من أنواع علوم الحديث، هما: "المتفق والمفترق"، و"المؤتلف والمختلف"[٤]. وذلك بأن يتفق اسم شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما إختلاف وإئتلاف أو على العكس، وذلك أن يختلف ويأتلف الاسم والكنية، ويتفق النسب أو النسبة، فمثال الأول: موسى بن عَلي بفتح العين، وموسى بن عُلّي بضم العين وفتح اللام، فالأول يطلق على جماعة من الرواة، أما الثاني فهو ابن رباح اللخمي[٥].

ولعل الإمام الحاكم (٤٠٥هـ) من أوائل من أشار إلى المتشابه من أسماء الرواة، وعدّه نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث، حيث يقول: "ذكر النوع السابع والأربعين من معرفة علوم الحديث. هذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد فيشتبه كناهم وأساميهم لأنها واحدة، وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة. وهي سبعة أجناس قلّ ما يقف عليها إلا المتبحّر في الصنعة، فإنها أجناس متفقة في الخط مختلفة في المعاني، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفّاظ المبرّزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها"[٦]. ويبدو أن الإمام الحاكم جعل هذا النوع عاما بحيث يدخل فيه المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه بالمعنى الذي استقر عليه الاصطلاح بعده.

أما أقسامه السبعة التي أشار إليها بالتفصيل[٧]، فهي:

١- المتشابه من القبائل، نحو: البصريّون، والنصريّون، والنضريّون.

٢- المتشابه في البلدان، نحو: البُخاري، والنجّاري، والتُّخاري.

٣- المتشابه في الأسامي، نحو: شُريح، وسُرَيج، وشريج؛ وعَقيل، وعُقيل.

٤- "المتفق والمفترق" هو: ما يتفق لفظا وخطا، أي أن يكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثر من راوٍ، نحو أنس بن مالك أطلق على عشرة أشخاص، روى منهم الحديث خمسة، الأول: الصحابي الجليل خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثاني: والد الإمام مالك... أما "المؤتلف والمختلف" فهو: ما تتفق في الخط صورته، وتختلف في النطق صيغته، نحو: حصين، فكله بضم الحاء، إلا أبا حَصين عثمان بن عاصم، فهو بفتح الحاء. انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ١٨٠-١٨٤.

٥- انظر: منهج النقد في علوم الحديث، عتر، ص ١٨٥.

٦- الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٢٢١.

٧- انظر المرجع السابق، ص ٢٢١-٢٣٧.

٤- المتشابه في كنى الرواة، نحو: أبو الأشهب، وأبو الأشعث.

٥- المتشابه في صناعات الرواة، نحو: الجزّار، والخرّاز، والحمّار، والخبّاز، والخزّاز، والجرّار.

٦- قوم من رواة الآثار يروي عنهم راو واحد، فيشتبه على الناس كناهم وأساميهم. نحو: أبو إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق الشيباني، وأبو إسحاق الزبيدي، وأبو إسحاق الهجري، فقد روى عنهم الثوري وشعبة.

٧- قوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم، ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة من المحدّثين، فيشتبه التمييز بينهم. نحو: السائب بن مالك راويان روى عنهما الزهري.

ولعل أول من جعل "المتفق والمفترق"، و"المؤتلف والمختلف" نوعا مستقلا عن المتشابه، هو الإمام ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث(٨)، فقد ذكر الأول والثاني بالاسم، ولكنه لم يسم الثالث وهو "المتشابه"، مع أنه أشار إلى كتاب ألفه الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في هذا النوع بعنوان:

٨- انظر: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص٣٣٣-٣٦٦. وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى بعض المؤلفات في هذين النوعين، في حديثه عن "المتفق والمفترق"، و"المؤتلف والمختلف"، فقال في الأول: "وقد صنّف فيه الخطيب كتابا حافلا: الموضح لأوهام الجمع والتفريق، وقد لخصته، وزدت عليه أشياء كثيرة". وقال في الثاني: "وقد صنّف فيه أبو أحمد العسكري، لكنه أضافه إلى كتاب التصحيف له، ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد، فجمع فيه كتابين: كتابا في مشتبه الأسماء، وكتابا في مشتبه النسبة. وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا حافلا، ثم جمع الخطيب ذيلا، ثم جمع الجميع أبو نصر بن ماكولا في كتابه الإكمال، واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه أوهامهم وبيّنها. وكتابه من أجمع ما جمع في ذلك، وهو عمدة كل محدّث بعده. وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطة ما فاته أو تجدد بعده في مجلد ضخم، ثم ذيّل عليه منصور بن سَليم ـ بفتح السين ـ في مجلد لطيف، وكذلك أبو حامد ابن الصابوني، وجمع الذهبي في ذلك كتاباً مختصراً جداً المشتبه في أسماء الرجال اعتمد فيه على الضبط بالقلم، فكثر فيه الغلط والتصحيف المباين لموضوع الكتاب. وقد يسّر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، وهو مجلد واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية، وزدت عليه شيئاً كثيراً مما أهمله أو لم يقف عليه، والحمد لله على ذلك". الإمام أحمد بن حجر العسقلاني، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، علق عليه محمد غياث الصباغ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط ٢، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ١٤٤-١٤٦.

تلخيص المتشابه في الرسم(٩). فقد اكتفى بقوله: النوع الخامس والخمسون: نوع يتركب من النوعين اللذين قبله، وهو أن يوجد الاتفاق في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف، أو على العكس من هذا. ثم ذكر كتاب الخطيب وقال: "وهو من أحسن كتبه، لكن لم يعرب باسمه الذي سماه به عن موضوعه، كما أعربنا عنه"(١٠).

وكأن الإمام ابن الصلاح بهذا القول يعرب عن عدم موافقته على تسمية هذا النوع بالمتشابه، أو تردده في استخدامه على الأقل، ولكنه لم يُقدِّم مصطلحا بديلا عنه، ولذلك اشتهر هذا المصطلح اسما لهذا النوع من علوم الحديث، أخذا من اسم كتاب الخطيب، فيما يبدو. ومن الجدير بالذكر أن الخطيب البغدادي لم يتحدث عن هذا النوع في كتابه الكفاية، كما لم يشر إلى اسم كتابه فيه، ولعل السببَ في ذلك أنه لم يقصد استيعاب علوم الحديث، وإنما أراد أن يكون مختصراً ودليلاً لطالب علم الحديث، أو أن تأليف التلخيص كان متأخراً عن تأليفه للكفاية، والله أعلم.

وقد تبع الإمامَ ابن الصلاح - في جعل "المتشابه" في أسماء الرجال نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث - من جاء بعده من المحدِّثين، كالإمام النووي(١١)، وابن جماعة(١٢)، والحافظ ابن حجر

٩- أشار الشيخ الكتاني إلى أن مما ألف في هذا النوع كتاب **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم** للخطيب البغدادي، في مجلد، ثم ذيل عليه بما يتفق من أسماء الرواة وأنسابهم، غير أن في بعضه زيادة حرف، وسمّاه **تالي التلخيص** في أجزاء، وهو كتاب جليل القدر كثير الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنه من أحسن كتبه. وقد اختصره علاء الدين قاضي القضاة علي بن فخر الدين عثمان بن مصطفى بن سليمان المعروف بابن التركماني الارديني الحنفي، واختصره أيضاً السيوطي وسماه **تحفة النابه بتلخيص المتشابه**. انظر: الإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ١١٩-١٢٠؛ وانظر: حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م: ١/٨٧، ٣٧٥، ٤٧٣.

١٠- انظر: **التقييد والإيضاح**، ص ٣٦٧.

١١- انظر: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط ٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

١٢- انظر: الإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦هـ، ص ١٢٩.

في **النخبة** وشرحها[١٣]، والسخاوي[١٤]، والسيوطي في **التدريب**[١٥]، والصنعاني[١٦]، وغيرهم من علماء الحديث المتقدمين والمعاصرين، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب مصطلح الحديث من الإشارة إلى "المتشابه" في السند نوعاً من أنواع علوم الحديث.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام ابن الصلاح استخدم مصطلح "المتشابه" للدلالة على نوع آخر من أنواع علوم الحديث المتعلقة بسند الحديث، فقال: "النوع السادس والخمسون: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب، المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب"[١٧]. ولكن المتأخرين من المحدّثين لم يتابعوه في استخدام هذا الاسم لهذا النوع، وإنما اصطلحوا على تسميته بـ"المشتبه المقلوب"، وهو مما يقع فيه الاشتباه في الذهن، لا في الخط. والمراد بذلك الرواة المتشابهون في الاسم والنسب المتمايزون بالتقديم والتأخير، بأن يكون أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطا ولفظا، واسم الآخر كاسم أبي الأول، فينقلب على بعض أهل الحديث، نحو: يزيد بن الأسود، والأسود بن يزيد. وقد صنّف فيه الخطيب البغدادي كتابا سماه: **رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب**[١٨].

ثالثا: "المتشابه" في المتن:

لم يشتهر مصطلح "المتشابه" عند المحدّثين على أنه نوع مستقل من أنواع علوم الحديث المتعلقة بمتن الحديث، وإن وجدت بعض الإشارات إليه في كتابات بعضهم، كما سنرى فيما بعد، وإنما اشتهر الحديث عن هذا المصطلح واستخدامه بكثرة عند علماء التفسير، كما استخدمه الأصوليون ليشمل النصوص الشرعية قرآنا وسنّة. وفيما يلي بيان لتعريف "المتشابه" في كتب التفسير.

١٣- انظر: **شرح نخبة الفكر**، ص ١٤٧–١٥٠.

١٤- انظر: الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ، ٣/٢٨٤، والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **التوضيح الأبهر**، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أصول السلف، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ، ص ١٠١–١٠٣.

١٥- انظر: **تدريب الراوي**، ٢/ ٣٢٩–٣٣٣.

١٦- انظر: العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني، **توضيح الأفكار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٦٦هـ، ٢/٤٩٣–٤٩٥.

١٧- انظر: **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ص ٣٧٢.

١٨- انظر: **تدريب الراوي**، ٢/٣٣٤–٣٣٥، و **منهج النقد**، ص ١٨٦.

أ- المتشابه عند علماء التفسير:

اشتغل المفسّرون بتأويل معنى "المتشابه"، وتحديد المراد به، في تفسيرهم لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾ آل عمران: ٧.

وقد فصّل الإمام الطبري (٣١٠هـ) وابن كثير (٧٧٤هـ) وغيرهما في تأويل مصطلح "المتشابه"، وذكروا عددا من الآراء، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- "المحكمات من آي القرآن المعمول بهن، وهن الناسخات أو المثبتات الأحكام، والمتشابهات من آيه المتروك العمل بهن المنسوخات". وقد روي هذا التفسير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه حيث يقول: "المحكمات: ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه، وما يؤمن به ويعمل به. قال: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ والمتشابهات: منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه، وما يؤمن به ولا يعمل به". كما روي عن قتادة قوله: "والمحكمات: الناسخ الذي يعمل به، ما أحل الله فيه حلاله وحرم فيه حرامه، وأما المتشابهات: فالمنسوخ الذي لا يعمل به ويؤمن به"(١٩)، ونسب القول بهذا إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والضحاك بن مزاحم(٢٠).

٢- المحكم هو آيات الأحكام، والمتشابه ما سوى ذلك من التوجيهات والقصص القرآنية. يقول الإمام الطبري في معرض عرضه للآراء في معنى المحكم والمتشابه: "وقال آخرون: المحكمات من آي الكتاب: ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه. والمتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضا في المعاني وإن اختلفت ألفاظه". ثم نقل عن مجاهد تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ بما في القرآن الكريم من آيات الحلال والحرام، "وما سوى ذلك فهو متشابه يصدق بعضه بعضا"(٢١).

٣- المقصود بالمحكم الآيات الرئيسة الدالة على الأحكام والآداب والقصص، والمتشابه ما سوى ذلك من الآيات التي تؤيد ما جاء في الآيات السابقة وتؤكده. وقد أشار الإمام الطبري إلى هذا الرأي

١٩- الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٣/١٧٢.

٢٠- المرجع السابق، ٣/١٧٣.

٢١- المرجع نفسه.

بقوله: "وقال آخرون: معنى المحكم ما أحكم الله فيه من آي القرآن وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصله ببيان ذلك لمحمد وأمته. والمتشابه: هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني"(٢٢).

٤- "المحكمات من آي الكتاب: ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد. والمتشابه منه: ما احتمل من التأويل أوجها"(٢٣). وقد روى الإمام الطبري هذا القول عن محمد بن إسحاق قال: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، قال: "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات فيهن حجة الربّ وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعت عليه، وأخر متشابهة في الصدق لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق"(٢٤).

وهذا هو اختيار الإمام الخطابي (٣٨٨هـ) لتفسير المحكم والمتشابه، حيث يقول: "والمتشابه ما احتمل الوجوه فلم يعرف بنفسه"(٢٥). وهو أحد المعاني التي نقلها الإمام النووي عن الغزالي (٥٠٥هـ) في تعريف المتشابه، حيث يقول: "الصحيح أن المحكم يرجع إلى معنيين: أحدهما المكشوف المعنى الذي لا يتطرق اليه إشكال واحتمال، والمتشابه ما يتعارض فيه الاحتمال"(٢٦). وهو قريب من الوجه الثاني الذي ذكره الإمام الغزالي (٥٠٥هـ)، فقال: "المحكم ما انتظم ترتيبه مفيداً إما ظاهراً وإما بتأويل، وأما المتشابه فالأسماء المشتركة، كالقرء وكالذي بيده عقدة النكاح وكاللمس، فالأول متردد بين الحيض والطهر، والثاني بين الولي والزوج، والثالث بين الوطء والمس باليد، ونحوها"(٢٧).

ولعل هذا ما ذهب إليه، الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ)، فقد فسّر المحكمات بالآيات البينات الواضحات الدلالة، لا التباس فيها على أحد، وفسّر المتشابهات بالآيات التي فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، وتحتمل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتمل شيئاً آخر من حيث

٢٢- ابن جرير الطبري، جامع البيان، ١٧٤/٣.

٢٣- المرجع السابق، ١٧٣/٣.

٢٤- المرجع السابق، ١٧٤/٣.

٢٥- الإمام أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ، ٤٥٣/٢.

٢٦- الإمام يحيى بن شرف النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، ط ٢، ١٤٩٢هـ، ٢١٧/١٦-٢١٨.

٢٧- المرجع نفسه.

اللفظ والتركيب، لا من حيث المراد، فمن ردّ ما اشتبه إلى الواضح منه، وحكّم محكمه على متشابهه عنده فقد اهتدى(٢٨)، ونقل عن الإمام محمد بن إسحاق بن يسار اختياره لهذا الرأي(٢٩).

وإلى هذا التفسير ذهب صاحب الكشاف، حيث فسّر المحكم بما أحكمت عبارته وحفظت من الاحتمال والاشتباه، والمتشابه بالمشتبه والمحتمل. قال: "ففي المحكم سهولة الاطلاع مع طمأنينة قلب وثلج صدر، وفي المتشابه تقادح العلماء وإتعابهم القرائح في استخراج معانيه وردّه إلى المحكم"(٣٠).

٥- المحكم من القرآن ما وضح معناه، والمتشابه نقيضه. ونسب الحافظ ابن حجر هذا الرأي إلى المتأخرين. ونقل عن الطِّيبي (٧٤٣هـ) قوله: "المراد بالمحكم ما اتضح معناه والمتشابه بخلافه"(٣١). وعرف الشيخ الأنصاري "المتشابه" (٩٢٦هـ)، فقال: "المتشابه ما ليس بمتضح المعنى"(٣٢). وقريب منه تعريف الإمام المناوي (١٠٣١هـ)، حيث يقول: "المتشابه المشكل الذي يحتاج فيه إلى فكر وتأمّل"(٣٣).

٦- "المحكم من آي القرآن: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره. والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل، مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى بن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا، وما أشبه ذلك،

٢٨- انظر: تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ، ٣٤٥/١.

٢٩- انظر: تفسير ابن كثير، ٣٤٦/١.

٣٠- انظر: أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ١٦٦/١. وانظر: الإمام عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ، ٥٥/٣.

٣١- انظر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ٢١٠/٨-٢١١. وانظر: محمد بن عبد الرحمن الباركفوري، تحفة الأحوذي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ٢٧٢/٨.

٣٢- الشيخ زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، الحدود الأنيقة، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ، ص ٨٠.

٣٣- الإمام محمد عبد الرؤوف المناوي، التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت ودمشق، ط ١، ١٤١٠هـ، ص ٦٣٣.

فإن ذلك لا يعلمه أحد. وقالوا: إنما سمّى الله من آي الكتاب "المتشابه" الحروف المقطعة التي في أوائل بعض سور القرآن، من نحو: الم والمص والمر والر، وما أشبه ذلك، لأنهن متشابهات في الألفاظ.." (٣٤). وقد ذكر الطبري أن هذا القول ينسب إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنه الذي نزلت هذه الآية فيه، ومال إليه ورجّحه(٣٥)، ثم قال: "فإذا كان المتشابه هو ما وصفنا، فكل ما عداه فمحكم، لأنه لن يخلو من أن يكون محكما بأنه بمعنى واحد لا تأويل له غير تأويل واحد، وقد استُغني بسماعه عن بيان مبيِّنه، أو يكون محكما وإن كان ذا وجوه وتأويلات وتصرّف في معان كثيرة، فالدلالة على المعنى المراد منه إما من بيان الله تعالى ذكره عنه، أو بيان رسوله لأمته، ولن يذهب علم ذلك عن علماء الأمة لما قد بينا"(٣٦).

٣٤- جامع البيان، ١٧٤/٣.

٣٥- يقول الإمام الطبري: "وهذا القول الذي ذكرناه عن جابر بن عبد الله أشبه بتأويل الآية، وذلك أن جميع ما أنزل الله عز وجل من آي القرآن على رسول الله فإنما أنزله عليه بيانا له ولأمته وهدى للعالمين، وغير جائز أن يكون فيه ما لا حاجة بهم إليه، ولا أن يكون فيه ما بهم إليه الحاجة، ثم لا يكون لهم إلى علم تأويله سبيل. فإذا كان ذلك كذلك فكل ما فيه لخلقه إليه الحاجة وإن كان في بعضه ما بهم عن بعض معانيه الغنى، وإن اضطرته الحاجة إليه في معان كثيرة، وذلك كقول الله عز وجل: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾، فأعلَمَ النبيُّ أمته أن تلك الآية التي أخبر الله جل ثناؤه عباده أنها إذا جاءت لم ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل ذلك هي طلوع الشمس من مغربها، فالذي كانت بالعباد إليه الحاجة من علم ذلك هو العلم منهم بوقت نفع التوبة بصفته بغير تحديده بعد بالسنين والشهور والأيام، فقد بيّن الله ذلك لهم بدلالة الكتاب وأوضحه لهم على لسان رسول مفسّراً، والذي لا حاجة لهم إلى علمه منه هو العلم بمقدار المدة التي بين وقت نزول هذه الآية ووقت حدوث تلك الآية، فإن ذلك مما لا حاجة بهم إلى علمه في دين ولا دنيا، وذلك هو العلم الذي استأثر الله جل ثناؤه به دون خلقه فحجبه عنهم. وذلك وما أشبهه هو المعنى الذي طلبت اليهود معرفته في مدة محمد وأمته، من قبل قوله: الم، والمص، والر، والمر، ونحو ذلك من الحروف المقطعة المتشابهات التي أخبر الله جل ثناؤه أنهم لا يدركون تأويل ذلك من قبله، وأنه لا يعلم تأويله إلا الله. جامع البيان، ١٧٥/٣.

٣٦- المرجع نفسه.

وقد رجّح القول الأخير ـ المتشابه: ما استأثر الله بعلمه، كموعد قيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور ـ جمعٌ من الأئمة، كالإمام أبي منصور البغدادي (٤٢٩هـ)(٣٧) الذي صرح بأن هذا القول هو الصحيح، والإمام ابن السمعاني (٦١٧هـ)(٣٨) الذي يرى أن هذا القول هو أحسن الأقوال والمختار على طريقة أهل السنّة(٣٩).

وممن نصر هذا الرأي، وهو أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله تعالى، الإمام ابن حزم (٤٥٦هـ)، فقد عقد في كتابه الإحكام بابا مستقلا لبيان المقصود بالمتشابه في القرآن وبيان الفرق بينه وبين المحكم(٤٠)، إلا أنه خصّ المتشابه بنوعين لا ثالث لهما، وهما: الأحرف المقطعة وما جاء من الأقسام في أوائل بعض السور، فقال: "فلم نجد في القرآن شيئاً غير ما ذكرنا، حاشا الحروف المقطعة التي في أوائل بعض السور، وحاشا الأقسام التي في أوائل بعض السور أيضاً، فعلمنا يقينا أن هذين النوعين هما المتشابه الذي نهينا عن اتباعه، وحذّر النبيّ صلى الله عليه وسلم من المتبعين له. وكذلك وجدنا عمر رضي الله عنه قد أوجع صبيّاً على سؤاله عن تفسير والذاريات، فصح ضرورة أن هذين القسمين هما المتشابه الذي نهينا عن ابتغاء تأويله، إذ لم يبق بعدَ ما ذكرنا مما أمرنا بتتبعه إلا هذان النوعان فلم يبق غيرهما"(٤١). كما أنكر على من فسّر المتشابه بغير ذلك.

وممن ذهب إلى هذا القول كذلك الإمام موفق الدين ابن قدامة (٦٢٠هـ)، ولكنه اختلف مع من سبقه في التمثيل له، حيث خصّ المتشابه بآيات الصفات ونحوها مما لا يعلم حقيقته إلا الله تعالى، دون الغامض من الآيات، أو الحروف المقطعة. فيقول معلّقا على الآية السابقة في آل عمران: "فثبت بما

٣٧- عبد القاهر بن طاهر العلامة البارع المتفنن الأستاذ أبو منصور البغدادي، نزيل خراسان وصاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية. مات بإسفرايين في سنة تسع وعشرين وأربع مائة، وقد شاخ. انظر: الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ، ١٧/٥٧٢-٥٧٣.

٣٨- الشيخ الإمام العلامة المفتي المحدث فخر الدين أبو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ الكبير أبي سعد عبد الكريم ابن محمد بن منصور بن السمعاني المروزي الشافعي ولد سنة سبع وثلاثين وخمس مائة، وعدم في دخول التتار في آخر سنة سبع عشرة أو في أول سنة ثماني عشرة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٢٢/١٠٧-١٠٩.

٣٩- انظر: فتح الباري، ٨/٢١٠-٢١١. وانظر: تحفة الأحوذي، ٨/٢٧٢.

٤٠- الإمام علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٤هـ، ٤/٥١٩-٥٢٤.

٤١- الإحكام في أصول الأحكام، ٤/٥٢٠.

ذكرناه من الوجوه أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، وأن متبعه من أهل الزيغ، وأنه محرم على كل أحد. ويلزم من هذا أن يكون المتشابه هو ما يتعلق بصفات الله تعالى وما أشبهه، دون ما قيل فيه أنه المجمل، أو الذي يغمض علمه على غير العلماء المحققين، أو الحروف المقطعة، لأن بعض ذلك معلوم لبعض العلماء، وبعضه قد تكلم ابن العباس وغيره في تأويله، فلم يجز أن يحمل عليه، والله أعلم"(٤٢). وأشار إلى هذا القول الإمام الغزالي (٥٠٥هـ) في حديثه عن معنى "المتشابه"، فقال: "ويطلق على ما ورد في صفات الله تعالى مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ويحتاج إلى تأويل"(٤٣).

وهكذا نرى أن تعريف مصطلح "المتشابه"، مرّ بمراحل متعددة، واستخدم بدلالات مختلفة، ويبدو أن القولين الأخيرين هما أشهر الآراء في تعريف هذا المصطلح. فقد جعل بعض العلماء المتشابه على ضربين: الأول ما يمكن الوقوف فيه على المعنى المراد من خلال رده إلى المحكم؛ والثاني: ما لا سبيل إلى إدراك حقيقة المراد به. فقد نقل الحافظ ابن حجر عن الخطابي (٣٨٨هـ) قوله: "المتشابه على ضربين: أحدهما: ما إذا ردّ إلى المحكم واعتبر به عُرِفَ معناه، والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله"(٤٤).

كما صرح الإمام ابن الأثير (٥٤٤هـ) بتقسيم "المتشابه" في القرآن الكريم إلى نوعين، حيث عرّفه بقوله: "ما لم يُتَلَقَّ معناه من لفظه، وهو على ضربين: أحدهما: إذا رُدَّ إلى المُحْكم عُرف معناه. والآخر: ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته، فالمُتَتَبِّعُ له مُبْتَغٍ للفتنة لأنه لا يكاد ينتهي إلى شيء تَسْكُنُ نَفْسُه إليه"(٤٥).

ب- المتشابه عند الأصوليين:

تناول علماء أصول الفقه "المتشابه" في بحث "أقسام اللفظ غير واضح الدلالة". وهم يتعاملون مع النصوص الشرعية قرآنا وسنّة، واستخدموا مصطلحات محدّدة فيهما، ومن تلك المصطلحات مصطلح "المتشابه".

٤٢- الإمام عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ذم التأويل، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٦هـ، ص ٣٩.

٤٣- شرح النووي على صحيح مسلم، ٢١٧/١٦-٢١٨.

٤٤- فتح الباري، ٢١١/٨.

٤٥- الإمام أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الأثر، تحقيق أحمد طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ٤٢٢/٢. و لسان العرب، ٥٠٦/١٣.

ويبدو أن المتقدّمين من الأصوليين فسّروا "المتشابه" بما تطرّق إليه الإشكال والاحتمال، كالأسماء المشتركة، فالإمام الغزالي (٥٠٥هـ) يعرض لتعريف "المتشابه" فيقول: "الصحيح أن المحكم يرجع إلى معنيين: أحدهما: المكشوف المعنى الذي لا يتطرّق اليه إشكال واحتمال، والمتشابه ما يتعارض فيه الاحتمال، والثاني: أن المحكم ما انتظم ترتيبه مفيدا إما ظاهراً وإما بتأويل، وأما المتشابه فالأسماء المشتركة، كالقرء وكالذي بيده عقدة النكاح وكاللمس، فالأول متردد بين الحيض والطهر، والثاني بين الولي والزوج، والثالث بين الوطء والمسّ باليد، ونحوها. قال: ويطلق على ما ورد في صفات الله تعالى مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ويحتاج الى تأويل"(٤٦).

ويقول الآمدي (٦٣١هـ): "أما المحكم فأصح ما قيل فيه قولان: الأول أن المحكم ما ظهر معناه وانكشف كشفا يزيل الإشكال ويرفع الاحتمال، وهو موجود في كلام الله تعالى؛ والمتشابه المقابل له ما تعارض فيه الاحتمال؛ إما بجهة التساوي كالألفاظ المجملة، كما في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوْءٍ﴾ البقرة: ٢٢٨، لاحتماله زمن الحيض والطهر على السوية، وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِيْ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ البقرة: ٢٣٧، لتردده بين الزوج والولي، وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَآءَ﴾ النساء: ٤٣، لتردده بين اللمس باليد والوطء؛ أو لا على جهة التساوي كالأسماء المجازية، وما ظاهره موهم للتشبيه وهو مفتقر إلى تأويل، كقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ الرحمن: ٢٧، ﴿وَنَفَخْتُ فِيْهِ مِن رُّوحِيْ﴾ الحجر: ٢٩، ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ يس: ٧١، ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ البقرة: ١٥، ﴿وَمَكَرُوْا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ آل عمران: ٥٤، ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِيْنِهِ﴾ الزمر: ٦٧، ونحوه من الكنايات والاستعارات المؤولة بتأويلات مناسبة لأفهام العرب. وإنما سُمّي متشابها لاشتباه معناه على السامع، وهذا أيضاً موجود في كلام الله تعالى. القول الثاني إن المحكم ما انتظم وترتب على وجه يفيد، إما من غير تأويل أو مع التأويل؛ من غير تناقض واختلاف فيه، وهذا أيضاً متحقق في كلام الله تعالى؛ والمقابل له ما فسد نظمه واختل لفظه، ويقال فاسد لا متشابه، وهذا غير متصور الوجود في كلام الله تعالى"(٤٧).

٤٦- شرح النووي على صحيح مسلم، ١٦/٢١٧-٢١٨.

٤٧- الإمام علي بن محمد الآمدي، الإحكام، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ. ٢١٩/١.

اما المتاخرون من الاصوليين فقد عملوا على تحديد المصطلح بشكل ادق، وحصروه بما لا يمكن إدراكه من النصوص، فقد عرفه الجرجاني (٨١٦هـ) بأنه: "ما خفي بنفس اللفظ، ولا يُرجى دركه أصلا"، وضرب لذلك مثلا بالحروف المقطعة في أوائل السور(٤٨). ويعرفه الدكتور بدران بأنه: اللفظ الذي خفيت دلالته على المعنى المراد منه، وتعذّر إدراكه، لأن الشارع استأثر بعلمه، ولم توجد قرينة تدل عليه. ومثّل له بقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ طه: ٥.(٤٩)

وللتمييز بين "المتشابه" وغيره من المصطلحات القريبة منه، فقد قسم الأصوليون اللفظ غير واضح الدلالة إلى أربعة أقسام: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه. ووجه تقسيمه إلى هذه الأقسام: "أن اللفظ الذي خفي المراد منه، إما أن يكون خفاؤه راجعا لعارض غير اللفظ فذلك الخفي، وإن كان الخفاء لنفس اللفظ، فإن أمكن إدراك المراد من اللفظ بالعقل والقرينة فذلك المشكل، وإن أمكن إدراكه بالنقل لا بالعقل فذلك المجمل، وإن لم يمكن إدراكه لا بالعقل ولا بالنقل فيسمى متشابها"(٥٠).

وبذلك ينسجم تعريف الأصوليين المتأخرين للمتشابه مع التعريف الأخير للمتشابه في القرآن الكريم، وهو الرأي الذي رجحه عدد من العلماء، كالإمام الطبري، وأبي منصور البغدادي، وابن السمعاني، وابن حزم.

ج- "المتشابه" في المتن عند المحدّثين:

استخدام مصطلح "المتشابه" للدلالة على نوع من أنواع علوم الحديث المتعلقة بمتن الحديث غير مشتهر عن المحدّثين، ولعل من أوائل من استخدم هذا المصطلح في وصف بعض متون الأحاديث النبوية الشريفة الإمام أحمد (٢٤١هـ)، وذلك في معرض ردّه على الجهمية، حيث يقول: "وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث، فضلّوا وأضلّوا بكلامهم بشرا كثيرا"(٥١).

٤٨- انظر: علي بن محمد بن علي الجرجاني، **التعريفات**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، ص ٢٥٣.

٤٩- انظر: بدران أبو العينين بدران، **أصول الفقه الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون تاريخ، ص ٤١٥.

٥٠- **أصول الفقه الإسلامي**، ص ٤٠٩.

٥١- الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، **الرد على الزنادقة والجهمية**، تحقيق: محمد حسن راشد، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٩.

فقد أشار بهذا النص إلى أن "المتشابه" موجود في آيات القرآن الكريم، كما أنه موجود في متون الأحاديث.

أما الإشارة الثانية فهي للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق صاحب ابن خزيمة (٢٧٠هـ)(٥٢) حيث تحدث الإمام ابن فورك عن كتابه في الأسماء والصفات، فقال: "فوجدناه قد رتب أبوابه على الأسماء والصفات، وابتدأ بذكر الأمر بالإيمان بالمتشابه، وحكى عن بعض السلف أن ما ذكره من المتشابه في الكتاب والسنّة من باب الصفات وأسماء الربّ تعالى، وأنه تُمرّ كما جاءت بلا كيف. وذكر ابن عيينة أنه قال: ما وصفَ الله تعالى به نفسه، فقراءته تفسير فليس لأحد أن يفسّره إلا الله عز وجل"(٥٣).

وهناك إشارة ثالثة من قبل الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ)، حيث عقد مقارنة بين نصوص "المتشابه" في الكتاب والسنّة، فقال: "وذلك أن آي الكتاب قسمان: فقسم هو محكم تأويله بتنزيله، يُفهم المراد منه بظاهره وذاته. وقسم لا يوقف على معناه إلا بالرد على المحكم، وانتزاع وجه تأويله منه. فكذلك أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل. فمنها الكلام البيّن المستقل في بيانه بذاته، ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره... وإنه متى زعم أن للآي المتشابهة التي وردت في الكتاب معنى وطرقا من جهة اللغة تُنزل عليها وتُصحح بها، من حيث لا يؤدي إلى شبهة ولا إلى تعطيل، فكذلك سبيل هذه الأخبار، والتطرق إلى تنزيل معانيها، وتصحيح وجوهها على الوجه الذي يخرج عن التشبيه والتعطيل"(٥٤).

وثمة إشارة رابعة من قبل الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) حيث ألمح إلى وجود "المتشابه" في القرآن الكريم والحديث الشريف بقوله: "وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث النبيّ صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بهذا الباب، فآمنوا بالمحكم من ذلك وفوضوا أمر المتشابه منه إلى ربّهم"(٥٥).

٥٢- أحد الأثبات المتقنين مع صلابة في الدين واشتهار بالسنّة واتساع في الرواية. انظر: الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ٣٢/٩.

٥٣- الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٥م، ص ٤٢١.

٥٤- المرجع السابق، ص ٦-٣٩.

٥٥- فتح الباري، ٣٥١/١٣.

والإشارة الخامسة عند الإمام السيوطي (٩١١هـ)، حيث يقول معلقا على حديث: "أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه"(٥٦): "اختلف العلماء في المراد بسبعة أحرف على نحو أربعين قولا، سقتها في كتابي الإتقان، وأرجحها عندي قول من قال: إن هذا من المتشابه الذي لا يُدرى تأويله، فإن الحديث كالقرآن منه المحكم والمتشابه"(٥٧).

والإشارة السادسة للإمام العجلوني (١١٦٢هـ)، حيث ذكر حديث: "الحجر يمين الله في أرضه"، وقال: "وهو من المتشابه"(٥٨).

أما الإشارة السابعة فهي للشيخ طاهر الجزائري (١٣٣٨هـ) فقد قال في معرض حديثه عن شروط الرواية بالمعنى: "ومنهم من شرط أن لا يكون الحديث من قبيل المتشابه، كأحاديث الصفات، وقد حكى بعضهم الإجماع على هذا، وذلك لأن اللفظ الذي تكلم به النبيّ صلى الله عليه وسلم لا يدرى هل يساويه اللفظ الذي تكلم به الراوي، ويحتمل ما يحتمله من وجوه التأويل أم لا"(٥٩).

ويلاحظ من النصوص السابقة إطلاق مصطلح "المتشابه" على ما خفيت دلالته على المعنى المراد منه، وهو ما يمكن أن يفهم من نص الإمامين أحمد، وابن فورك، وعلى ما استأثر الله بعلمه، وهذا ما يفهم من نص الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق، والحافظ ابن حجر، والسيوطي، والعجلوني، وغيرهم.

٥٦- أخرجه البخاري نحوه في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم: ٤٧٠٥، ٤/١٩٠٩؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم: ٨١٨، ١/٥٦٠.

٥٧- الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تنوير الحوالك**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ١/١٦٠.

٥٨- الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، تحقيق: الشيخ أحمد قلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ، ١/٢٠٩.

٥٩- الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٢/٦٨٥.

أما الكلام عن "المتشابه" من حيث كونه نوعا من أنواع علوم الحديث المتعلقة بالمتن، فقد تبيّن لي بعد الاستقراء أنه من زيادات الإمام السيوطي، فهو ـ حسب علمي ـ أول من تحدّث عن هذا النوع في ألفيته، وأبرزه في مصنّفاته الأخرى، فقال في ألفيته(٦٠):

ومنه ذو تشابهٍ لم يُعلم	تأويلُـه، فلا تـكلَّمْ تَسلَمِ
مثل حديث "إنّه يُغان"	كذا حديث "أنزل القرآن"

فقد أشار في البيت الأول إلى معنى المتشابه بأنه: ما لا يمكن تأويله وإدراكه؛ كما أشار إلى أن السلامة تكمُن في عدم الخوض فيه. وفي البيت الثاني مثّل للمتشابه بمثالين: الأول سبقت الإشارة إليه قبل قليل، والثاني قوله عليه الصلاة والسلام: "إنه ليُغان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة"(٦١)، وقال في موضع آخر، معلّقا على هذا الحديث: "المختار أن هذا من التشابه الذي لا يخاض في معناه"(٦٢).

كما أطلَق مصطلح "المتشابه" على حديث "ينزل ربّنا تبارك وتعالى كل ليلة..." (٦٣)، فقال: "هذا من المتشابه الذي يُسكت عن الخوض فيه، وإن كان لا بد فأولى ما يقال فيه ما في رواية النسائي: إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل، ثم يأمر مناديا يقول: هل من داع فيستجاب له. فالمراد إذن نزول أمره أو الملَكِ بأمره"(٦٤).

٦٠- الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **ألفية السيوطي في علم الحديث**، شرح الشيخ أحمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص ٢١٢. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام السيوطي لم يتحدث عن هذا النوع في الأنواع التي زادها على الإمام النووي، في كتابه تدريب الراوي، انظر النوع السادس والستين إلى النوع الثالث والتسعين، ٢/٣٨٦-٤٠٦، ولعله ألف هذا الكتاب قبل الألفية، والله أعلم.

٦١- أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، رقم: ٢٧٠٢، ٢٠٧٥/٤.

٦٢- الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **الديباج**، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، الخبر، السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ٥٨/٦.

٦٣- أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم: ١٠٩٤، ٣٨٤/١، وأخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم: ٧٥٨، ٥٢١/١.

٦٤- **تنوير الحوالك**، ١٦٧/١. ومن الأحاديث التي وصفها بالمتشابه كذلك، حديث "قل هو الله أحد ثلث القرآن"، ١٦٤/١.

ومن الأحاديث التي أدرجت تحت هذا النوع حديث: "إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله"(٦٥)، يقول الإمام المناوي: "وهذا من أحاديث الصفات، وللناس في تلقيها مذهبان: أحدهما أن الإيمان بها واجب كالإيمان بمتشابه القرآن... الثاني أن البحث عنها واجب وتأويلها بنحو ما تقرر متعين فراراً من التعطيل"(٦٦). وكذلك حديث: "إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه..." (٦٧).

وأكثر كتب الحديث المتقدمة والمتأخرة تُدرج المتشابه في متن الحديث في موضوع "مشكل الحديث". فقد أشار الإمام ابن قتيبة (٢٧٦هـ) في عنوان كتابه: **تأويل مختلف الحديث أو تأويل مشكل الحديث**(٦٨) إلى أنه سيجمع فيه بين الأخبار التي ادعى عليها أعداء الحديث التناقض

٦٥- أخرجه الإمام أحمد نحوه في مسنده عن النواس بن سمعان الكلابي رضي الله عنه، انظر: **مسند الإمام أحمد**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر، دون تاريخ، ١٨٢/٤؛ والحاكم في **المستدرك**، ٧٠٦/١، انظر المستدرك للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، دار الكتب، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. كما أخرج الطبراني نحوه في **المعجم الأوسط**، عن عائشة رضي الله عنها، انظر **المعجم الأوسط** للإمام سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، رقم: ١٥٣٠، ١٤٧/٢، وعن أم سلمة رضي الله عنها، رقم: ٩٤٣٢، ١٦٥/٩. وانظر **المعجم الكبير**، للإمام سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط ٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، ٣٣٨/٢٣، و٣٦٦.

٦٦- **فيض القدير**، ٣٨٠/٢. ويقصد بالحبر الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وبالمرتضى أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٦٧- انظر: الإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني، **شرح الزرقاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ٣٠٦/٤. والحديث أخرجه الإمام مالك في **الموطأ**، رواية يحيى الليثي، في كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر، انظر **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر، د.ت. رقم: ١٥٩٣، ٨٩٨/٢. كما أخرجه الإمام الترمذي، وقال:" هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا مجهولا". انظر **سنن الترمذي** لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنفال، رقم: ٣٠٧٥، ٢٦٦/٥.

٦٨- انظر: مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة، للباحث، بحث معد للنشر في **مجلة الإسلام في آسيا**، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، كوالالمبور، العدد ٢، سنة ٢٠٠٥م، فقد أشرت فيه إلى إطلاق كثير من العلماء الاسم الأخير على هذا الكتاب، مع أنه مطبوع بالاسم الأول.

وتحدَّث الإمام الطحاوي (٣٢١هـ) كذلك عن بعض الأحاديث المتشابهة في كتابه: **مشكل الآثار**، نحو حديث: "يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد..." [٧٣]، وحديث: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" [٧٤].

كما سمَّى الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) كتابه: **مشكل الحديث وبيانه**، مع أنه يختص بالأحاديث المتشابهة المتعلقة بصفات الله تعالى وأفعاله. وقد صرَّح بذلك في مقدمته، حيث قال: "فقد وُفِّقتُ - أسعدكم الله بمطلوبكم، ووفقنا الإتمام بما ابتدأنا به على تحرّي النصح والصواب - إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما يوهم ظاهره التشبيه، مما يتسلق به الملحدون على الطعنَ في الدين" [٧٥].

أما تعريف "المتشابه" عند المحدِّثين، فقد سبقت إشارة الإمام السيوطي إلى تعريفه في ألفيته، وعرفه شارح الألفية، الشيخ أحمد شاكر بأنه: "ما لاسبيل إلى معرفة حقيقة المراد منه" [٧٦]، وعرفه الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بأنه: "الحديث الذي لا يُعلم تأويله على وجه الجزم" [٧٧]. ويلاحظ أن التعريف الأول ينسجم مع التعريف السادس والأخير الذي أشرت إليه عند المفسرين، ويختص بما استأثر الله بعلمه، ولا يُرجى إدراكه من النصوص، كما ينسجم مع ما استقر عليه اصطلاح الأصوليين. أما التعريف الثاني فيبدو أنه يشير إلى نوع آخر من المتشابه، وهو الخفي غير واضح الدلالة على معناه، والذي يمكن الاجتهاد فيه وتأويله، لكن لا يمكن الجزم بالوقوف على حقيقة المراد به، مهما اجتهد في ذلك المجتهدون، وتنافس في ذلك المتنافسون، وهذا يناسب الرأي الخامس عند المفسرين.

٧٣- أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب التهجد، باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصلّ بالليل، رقم: ١٠٩١، ٣٨٣/١؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الحث على صلاة الوقت، رقم: ٧٧٦، ٥٣٨/١.

٧٤- انظر: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، **مشكل الآثار**، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٣٣هـ، ١٤٥/١-١٤٧، و١٨١/٤-١٩٦. والحديث سبق تخريجه.

٧٥- الإمام أبو بكر بن فورك، **مشكل الحديث وبيانه**، تحقيق: موسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٣٢.

٧٦- **ألفية السيوطي في علم الحديث**، ص ٢١٢.

٧٧- **توضيح الأفكار**، ٤٢٥/٢.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الإمامين الخطابي، وابن الأثير جعلا المتشابه على نوعين: أحدهما: ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به عرف معناه، والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته. وبناء على ذلك يميل الباحث إلى اعتماد تعريف لـ "المتشابه" يشمل هذين النوعين، وهو: "ما خفيت دلالته على المعنى المراد، سواء أمكن تأويله أو لم يمكن". ومما يدعو لاختيار هذا التعريف ما يلي:

١- يشمل هذا التعريف التعريفين الأخيرين (الخامس والسادس) المشهورين عند المفسّرين، كما يشمل ما دل عليه تعريف الشيخ أحمد شاكر، والأستاذ محيي الدين عبد الحميد.

٢- يشهد لهذا التعريف جعل بعض العلماء ـ كالخطابي وابن الأثير ـ المتشابه على نوعين: الأول: ما استأثر الله بعلمه، والثاني: ما خفيت دلالته على معناه، ويمكن الاجتهاد في تأويله.

٣- واقع استخدام العلماء لمصطلح "المتشابه"، والذي عمل هذا البحث على استقرائه، يؤكد شمول هذا المصطلح لهذين النوعين من النصوص.

ويرى الباحث جعل الأحاديث المتشابهة نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث، وفصلها عن "المشكل"، ولعل مما يبرر الفصل بين "المشكل" و"المتشابه" ما يلي:

١- أن الإشكال في النوع الأول سببه خارجي، وهو معارضة النص لغيره في الظاهر[٧٨]، أما الإشكال في النوع الثاني فسببه داخلي، أي نابع من غموض النص نفسه وخفائه، ولذلك عرفه الجرجاني (٨١٦هـ) بأنه: "ما خفي بنفس اللفظ، ولا يُرجى دركه أصلا"[٧٩].

٢- توحيد هذا النوع من النصوص الشرعية ـ قرآنا وسنة ـ في قسم خاص مستقل، وذلك لأهميته، واختلاف العلماء في الموقف منه، وتحقيق الانسجام في استخدام هذا المصطلح بين المتخصصين في القرآن الكريم وعلومه، والحديث الشريف وعلومه.

٧٨- ولذلك اخترت تعريف "المشكل" بأنه: الأحاديث التي توهم التعارض مع الأدلة والقواعد الشرعية، والحقائق العلمية والتاريخية. انظر مقالاً للباحث بعنوان: "مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"، مجلة الإسلام في آسيا، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، العدد ٢، ٢٠٠٥م.

٧٩- انظر: التعريفات، ص ٢٥٣.

رابعا: الموقف من المتشابه:

لا بد عند الحديث عن الموقف من "المتشابه"، من تحديد المراد بهذا المصطلح. وقد رأينا فيما سبق تعريف العلماء لهذا المصطلح بتعريفات متعددة، وقد اختار الباحث التعريف التالي: "ما خفيت دلالته على المعنى المراد، سواء أمكن تأويله أو لم يمكن". وبناء على هذا التعريف يمكن تقسيم "المتشابه" إلى نوعين رئيسين:

الأول: ما خفيت دلالته على المعنى المراد، ولا سبيل إلى معرفته مطلقا، وهو ما أشار إليه الإمام الطبري في تفسيره، فقد خص "المتشابه" في بعض المعاني التي تدل عليها بعض الآيات مما لا حاجة للخلق في معرفته، ومثل له بوقت حدوث العلامات الكبرى ليوم القيامة، كخروج الدابة، والدجال ونحو ذلك. فهذا مما اتفق العلماء على عدم الخوض فيه، وأنه مما استأثر الله بعلمه، ولم يُطلع عليه أحدا من خلقه. وإلى ذلك يشير الإمام القرطبي (٦٧١هـ) بقوله: "لكن المتشابه يتنوع، فمنه ما لا يُعلم البتة، كأمر الروح والساعة، مما استأثر الله بغيبه، وهذا لا يتعاطى علمه أحد، لا ابن عباس رضي الله عنه ولا غيره. فمن قال من العلماء الحذّاق بأن الراسخين لا يعلمون علم المتشابه فإنما أراد هذا النوع"(٨٠).

وهو ما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله: "علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى، وأن من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث بقوله: "فاحذروهم". وقال بعضهم: العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة، كالحكيم إذا صنّف كتاباً أجمل فيه أحياناً، ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه، وكالملك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سرّ، وقيل: لو لم يقبل العقل الذي هو أشرف البدن لاستمر العالم في أبهة العلم على التمرد، فبذلك يستأنس إلى التذلّل بعز العبودية، و"المتشابه" هو موضع خضوع العقول لباريها استسلاماً واعترافاً بقصورها"(٨١).

وكل ما ألحق بهذا النوع من المتشابه يأخذ حكمه، وقد أشرت فيما سبق إلى اختلاف العلماء في التمثيل لهذا النوع من المتشابه، فقد مثّل له الطبري بوقت حدوث العلامات الكبرى ليوم القيامة، بينما خصّه ابن حزم في أمرين لا ثالث لهما، وهما الحروف المقطعة، والأقسام، أما ابن قدامة فألحق به ما جاء في النصوص من صفات الله تعالى، وأخرج الحروف المقطعة، التي تكلم فيها بعض العلماء، لتكون مثالاً للنوع الثاني.

٨٠- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨/٤.

٨١- فتح الباري، ٢١٢/٨.

الثاني: ما خفيت دلالته على المعنى المراد، وأمكن تلمس معناه وتأويله عن طريق الاجتهاد، دون الجزم بحقيقته، ويمكن التمثيل له بالأحرف المقطعة في أوائل السور، والأقسام، والآيات والأحاديث المتعلقة بصفات الله تعالى، ونحوها، فللعلماء من هذا النوع من المتشابه موقفان: الأول: الإمساك عن تأويلها، والإيمان بها كما جاءت، فتفسيرها قراءتها. ويعود ذلك إلى الاعتقاد بأنها من النوع الأول الذي لا ينبغي الخوض فيه، والثاني: الاجتهاد في تأويلها ومعرفة المراد بها دون جزم وتأكيد.

وقد نبّه الإمام القرطبي إلى اختلاف موقف العلماء من هذا النوع من المتشابه فقال: "اختلف أهل التأويل في الحروف التي في أوائل السور، فقال عامر الشعبي وسفيان الثوري وجماعة المحدّثين: هي سرّ الله في القرآن، ولله في كل كتاب من كتبه سرّ، فهي من المتشابه الذي انفرد الله تعالى بعلمه، ولا يجب أن يتكلم فيها، ولكن نؤمن بها ونقرأ كما جاءت"(٨٢). كما أشار الإمام النووي إلى هذين المذهبين، في تعليقه على حديث: "إن الله خلق آدم على صورته"، حيث يقول: "هو من أحاديث الصفات، وقد سبق في كتاب الإيمان بيان حكمها واضحاً ومبسوطاً، وأن من العلماء من يمسك عن تأويلها، ويقول: نؤمن بأنها حق، وأن ظاهرها غير مراد، ولها معنى يليق بها، وهذا مذهب جمهور السلف، وهو أحوط وأسلم. والثاني: أنها تُتأول على حسب ما يليق بتنزيه الله تعالى، وأنه ليس كمثله شيء"(٨٣). ونقل الزرقاني عن القاضي عياض (٥٤٤هـ) قوله: "اختلف في اليد وما في معناها من الجوارح التي وردت ويستحيل نسبتها إلى الله تعالى، فذهب كثير من السلف إلى أنه يجب صرفها عن ظاهرها المحال، ولا تُتأول، ويُصرف علمها إلى الله، وهي من المتشابه، وتأولها الأشعري وناس من أصحابه، على أنها صفات لا نعلمها، وتأولها قوم على ما تقتضيه اللغة، واليد في اللغة تطلق على القدرة والنعمة فكذلك هنا"(٨٤).

ويمكن تفصيل الحديث عن هذين المذهبين كما يلي:

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن المتشابه من الأمور التي انفرد الله تعالى بعلمه بها، وينبغي أن لا نتكلم فيها، ولكن نؤمن بها ونقرؤها كما جاءت، فهي سرّ الله في القرآن، ولله في كل كتاب من

٨٢- الجامع لأحكام القرآن، ١/١٥٤.

٨٣- شرح النووي على صحيح مسلم، ١٦/١٦٦.

٨٤- شرح الزرقاني، ٤/٣٠٦.

كتبه سرّ. وعلى هذا القول أكثر السلف(٨٥). ونسبه الإمام القرطبي إلى عامر الشعبي، وسفيان الثوري، وجماعة من المحدّثين، ثم صرح بأنه هو الصحيح(٨٦). واستدل في موضع آخر بما روي عن الربيع بن خثيم: "أن الله تعالى أنزل هذا القرآن فاستأثر منه بعلم ما شاء..."(٨٧). ونقل القرطبي عن الخطابي قوله: "فاعلم أن المتشابه من الكتاب قد استأثر الله بعلمه، فلا يعلم تأويله أحد غيره، ثم أثنى الله عز وجل على الراسخين في العلم بأنهم يقولون: آمنّا به، ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه"(٨٨).

وممن ذهب إلى عدم تأويل "المتشابه" الإمام ابن حزم الظاهري، حيث حصره في الحروف المقطعة والأقسام، وقال: "فحرام على كل مسلم أن يطلب معاني الحروف المقطعة التي في أوائل السور، مثل: كهيعص، وحم عسق، و ن، والم، و ص، وطسم؛ وحرام أيضاً على كل مسلم أن يطلب معاني الأقسام التي في أوائل السور، مثل: والنجم، والذاريات، والطور، والمرسلات عرفا، والعاديات ضبحاً، وما أشبه ذلك"(٨٩). ويقول في موضع آخر: "فثبت بالنصوص ضرورة أن تأويل المتشابه لا يعلمه أحد إلا الله عز وجل وحده فقط، لأن ابتغاء معرفته حرام، وما حرم ابتغاء معرفته فقد سدّ الباب دون معرفته ضرورة، إذ لا يوصل إلى شيء من العمل إلا بعد ابتغائه، فما حرم ابتغاؤه فلا سبيل إلى الوصول إليه، وهذا بيّن لا خفاء فيه. وطرق المعارف معروفة محصورة، وهي: الحواس والعقل اللذان ركبهما الله في المتعبدين من الحيوان ـ وهم الملائكة والجن ومن وضع من ذلك فيه شيء من الإنس ـ ثم ما أمر الله بتعرفه وتعرف حكمه فيه مما جاء من عنده عز وجل وهو القرآن والسنة فقط، وهذه كلها طرق أمرنا بسلوكها والاستدلال بها. وقد نهينا عن طلب معنى المتشابه، فصحّ أنه لا يوصل إلى معرفة معناه من جهة شيء من الحواس، ولا من المعقول، ولا من القرآن، ولا من السنّة، فإذا كان الأمر كذلك فلا سبيل لمخلوق إلى معرفته"(٩٠).

٨٥- انظر: فيض القدير، ٣٨٠/٢. ويقصد بالحبر الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وبالمرتضى أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٨٦- انظر: الجامع لأحكام القرآن، ١٥٤/١. هذا ما بيّنه الإمام القرطبي عند تفسيره للحروف التي في أوائل السور.

٨٧- انظر: الجامع لأحكام القرآن، ١٠/٤.

٨٨- الجامع لأحكام القرآن، ١٦/٤.

٨٩- الإحكام في أصول الأحكام، ٥٢٠/٤.

٩٠- الإحكام في أصول الأحكام، ٤٠٣/٧.

وقد أطلق الإمام ابن قدامة مصطلح المتشابه على الآيات والأحاديث المتعلقة بصفات الله تعالى، ثم بيّن أن السلف كانوا يذهبون إلى "الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها ولا تفسير، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدَثين، بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها... وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه، ولم يعلموا حقيقة معناها فسكتوا عما لم يعلموه"(٩١).

وقد أشار الإمام السيوطي في ألفيته إلى تقديمه لهذا القول ويدل لذلك قوله: "فلا تَكَلّم تَسْلم". ويقول في تعليقه على ما جاء في فضل سورة الإخلاص: إنها لتعدل ثلث القرآن(٩٢): "ذهب جماعة إلى أن هذا ونحوه من المتشابه الذي لا يُدرى تأويله، وإلى ذلك نحا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وإياه أختار. قال ابن عبد البر: السكوت في هذه المسألة أفضل من الكلام وأسلم"(٩٣). وقال في موضع آخر: "المختار في هذا أيضاً أنه من المتشابه، وعليه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وكذا حديث: "الفاتحة تعدل ثلثي القرآن"(٩٤)، و "آية الكرسي ربع القرآن"(٩٥)، ونحو ذلك، وحديث "الفرائض نصف العلم"(٩٦)، ومنهم من خاض في تأويل ذلك"(٩٧).

٩١- ذم التأويل، ص ١١.

٩٢- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل "قل هو الله أحد"، حديث رقم: ٤٧٢٦، ١٩١٥/٤.

٩٣- تنوير الحوالك، ١٦٤/١، وانظر: الديباج، ٤٠٤/٢.

٩٤- عزاه العجلوني إلى مسند عبد بن حميد، ولم أقف عليه، ونقل عن القاري قوله: إن غالب فضائل السور التي نقلها المفسرون لا أصل لها. انظر: كشف الخفاء، ١٠٦/٢-١٠٧.

٩٥- جاء هذا المعنى في حديث طويل أخرجه الإمام أحمد بن حنبل عن سلمة بن وردان عن أنس بن مالك رضي الله عنه. انظر: مسند الإمام أحمد، ٢٢١/٣. وأخرجه الهيثمي وقال: رواه أحمد، وسلمة ضعيف، انظر: مجمع الزوائد، ١٤٧/٧.

٩٦- جاء هذا في حديث أخرجه ابن ماجة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا أبا هريرة! تعلّموا الفرائض وعلّموها، فإنه نصف العلم، وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي". انظر: سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ت.، كتاب الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض، رقم: ٢٧١٩، ٩٠٨/٢. ورواه ابن كثير في تفسيره وقال: "في إسناده ضعف، وقد روي من حديث ابن مسعود وأبي سعيد وفي كل منهما نظر". انظر: تفسير ابن كثير، ٤٥٨/١، وقال الذهبي: فيه حفص بن عمر بن أبي العطاف واهٍ بمرة. انظر: المستدرك، ٣٦٩/٣.

٩٧- شرح السيوطي لسنن النسائي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ١٧١/٢-١٧٢.

المذهب الثاني:

- يرى أصحاب هذا المذهب وجوب الكلام في النوع الثاني المتشابه، وتلمس المعاني التي يتخرج عليها، ونسبه الإمام القرطبي إلى جمع من العلماء كبير[٩٨].

ويُنسب هذا الرأي إلى الصحابيين الجليلين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فقد أشار الإمام المناوي إلى مذهب من يرى أن تأويل النصوص المتشابهة المتعلقة بصفات الله تعالى واجب فراراً من التعطيل، ثم قال: "وإمام هذه الطائفة المرتضى والحبر ومن على قدمهما من فقهاء الصدر الأول، لأن الله سبحانه لم ينزل من المتشابه ما أنزل إلا ليُعلم، ورسوله لم يقل ما قال إلا ليُفهم، وبمعرفة المتشابه يتميّز الفاضل من المفضول، والعالم من المتعلم، والحكيم من المتعجرف"[٩٩].

وممن ذهب إلى هذا الرأي الإمام ابن فورك، ومما يؤكد اختياره لهذا المذهب أنه ألف كتابا مستقلا في الأحاديث المتشابهة وبيان المراد بها، أطلق عليه اسم مشكل الحديث. وقد عرض لكتاب محمد بن إسحاق - صاحب ابن خزيمة - في الأسماء والصفات، مشيراً إلى منهجه في عدم الخوض في المتشابه، وإمراره بلا كيف، ثم علق على ذلك قائلا: "كل ما كان لنا طريق إلى معرفته من طريق اللغة، وأفاد معنى صحيحا إذا حمل عليه، فإنه لا ينكر أن يقال: إن المراد به ذلك، إذا كان موافقا لما بني عليه أصل التوحيد، ولم يقتض وجها من وجوه التمثيل لله عز وجل بخلقه". ثم يفسر ما روي عن بعض السلف من الكفّ عن تأويل المتشابه، بأنه "محمول على أحد وجهين: إما أن يكون أراد به أمر من ليس من أهله في استنباط تأويله والتطرق إلى معرفة معناه، أو يكون ذلك عند تعذر الطريق إلى معناه، فأبانوا أن ذلك ليس بفرض، وأن من كفّ عنه تسليما لأمر تعذر الطريق أن لا يعتقد فيه اعتقادا فاسدا، يؤدي إلى تشبيه الله عزّ وجل بخلقه لم يكن في حرج. وذكرنا أن سائر ما ذكرته في هذا الباب مما جمعه الجامعون في تصانيفهم مما يمكن تخريج معناه على الوجه الصحيح من غير تشبيه ولا تمثيل، وأن لكل ذلك طريقا في اللغة يشهد لصحته ويبيّن معناه، فوجب أن يكون بمعنى

٩٨- انظر: الجامع لأحكام القرآن، ١/١٥٥.

٩٩- فيض القدير، ٢/٣٨٠. ويقصد بالحبر الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وبالمرتضى أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضيَ الله عنه.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ على ما قلنا: أن الراسخين في العلم يعلمونه ومع ذلك يصدقون به ويعترفون بصحته"(١٠٠).

وهذا الرأي هو ما رجحه الإمام النووي،حيث يقول ما نصه: "واختلف العلماء في "الراسخين في العلم" هل يعلمون تأويل المتشابه؟ وتكون الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ عاطفة، أم لا؟ ويكون الوقف على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾، ثم يبدأ قوله تعالى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾. وكل واحد من القولين محتمل واختاره طوائف، والأصح الأول، وأن الراسخين يعلمونه، لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته. وقد اتفق أصحابنا وغيرهم من المحققين على أنه يستحيل أن يتكلم الله تعالى بما لا يفيد، والله أعلم"(١٠١).

ومما يجدر التنبيه إليه هنا أن أنظار العلماء قد تختلف في إطلاق وصف "المتشابه" على نص ما أو على نوع معين من النصوص، فقد رأينا أن الإمام الطبري يحصره فيما أشارت إليه بعض النصوص مما لاحاجة للخلق إلى معرفته، ومثّل له بمعرفة موعد قيام الساعة، وأشار إلى ذلك الإمام القرطبي، وحمل عليه نصوص العلماء التي تنهى عن تأويل المتشابه. كما وجدنا أن الإمام ابن حزم خصه في الأحرف المقطعة في أوائل السور، والأقسام؛ بينما لم يُدخل الإمام ابن قدامة الأحرف المقطعة في المتشابه، ومثّل له بالنصوص المتعلقة بصفات الله تعالى وما أشبهها. أما الإمام السيوطي فمثّل له بعدد من الأحاديث، منها حديث سورة الإخلاص وأنها تعدل ثلث القرآن.

ومن أمثلة الأحاديث المتشابهة التي اختلفت مواقف العلماء منها، قوله صلى الله عليه وسلم: "إنه ليُغان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة"(١٠٢)، فقد سبقت إشارة الإمام السيوطي إلى أن هذا من المتشابه الذي لا يخاض في معناه، "وقد سئل عنه الأصمعي، فقال: لو كان قلب غير النبي صلى الله عليه وسلم لتكلمت عليه، ولكن العرب تزعم أن الغين الغيم الرقيق"(١٠٣). بينما اجتهد بعض العلماء في تأويله، وذهبوا إلى "أن معناه: إنه ليغطى على قلبي بأنوار ربانية، فإذا أفقت منها، وحصل لي أنوار غيرها، عددت ذلك ذنبا، فأستغفر الله. وهذا شأن المتطهرين؛ فإنه

١٠٠- ابن فورك، مشكل الحديث، ص ٤٢٢.

١٠١- شرح النووي لصحيح مسلم، ٢١٨/١.

١٠٢- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، رقم: ٢٧٠٢، ٢٠٧٥/٤.

١٠٣- الديباج، ٥٨/٦.

ما من كمال إلا وعند الله أكمل منه، فكلما ارتقى النبي إلى درجة من الكمال حسب لطهارته أن ما كان قبلها ذنوب"(١٠٤).

وبناء على ما سبق، فلا بد من مراعاة تنوع المتشابه، فمنه ما استأثر الله بعلمه، ولا يمكن لأحد معرفته، ومنه ما يمكن الاجتهاد في تفسيره، و لا يُجزم بالوقوف على المراد به، فبينما يجب الإيمان بالنوع الأول على ظاهره دون اجتهاد في تأويله، أو سعي للتعرف على حقيقته، باتفاق العلماء، تعددت مواقف العلماء من النوع الثاني بين المساواة بينه وبين النوع الأول، والتسليم به والأخذ بظاهره، أو المغايرة بينه وبين النوع الأول، وفتح المجال للاجتهاد فيه وتأويله.

كما ينبغي مراعاة اختلاف العلماء في التمثيل للمتشابه الذي يمكن الاجتهاد في تأويله، وموقفهم منه، واحترام كل رأي من هذه الآراء، وعدم الإنكار على أصحابه، ما دام صادراً عن أهل العلم والاجتهاد. ولكل باحث في هذا الموضوع أن يختار الرأي الذي يميل إليه ويترجح عنده، فكل له دليله وحجته، ويبقى الأمر دائراً بين خطأ وصواب، وليس بين حق وباطل، وذلك نظراً لظنية النص الوارد في "المتشابه"، واختلاف العلماء في تفسيره(١٠٥). فمن توقف في تأويل هذا النوع من النصوص فله سلف وحجة، ومن ذهب إلى تأويله والاجتهاد في تفسيره وحمله على أحد المعاني المقبولة، فلا حرج في ذلك، وله في سلف هذه الأمة ظهير ونصير.

الخاتمة:

عملت الدراسة على تعريف مصطلح المتشابه في اللغة وفي اصطلاح علماء التفسير وأصول الفقه والمحدّثين، ثم قامت بتتبع استخدام المحدّثين لمصطلح "المتشابه" في متن الحديث الشريف، واقترحت تعريفا جديداً له. كما بينت مواقف العلماء من المتشابه. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١٠٤- توضيح الأفكار، ٢/٤٢٥.

١٠٥- وهو قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾ (آل عمران: ٧).

١- اشتهر استخدام المفسرين لمصطلح "المتشابه"، للدلالة على نوع معين من الآيات، وقد تعددت الآراء في تفسير هذا المصطلح، لكن من أشهرها تعريفه بأنه: ما ليس بمتضح المعنى، وما استأثر الله بعلمه.

٢- استخدم الأصوليون مصطلح المتشابه، للدلالة على نوع معين من النصوص، وهو: ما خفي بنفس اللفظ، ولا يُرجى دركه أصلا.

٣- اشتهر استخدام مصطلح المتشابه عند المحدّثين للدلالة على نوع معين من أنواع علوم الحديث المتعلقة بأسماءِ رجال الحديث، ابتداء من الإمام الحاكم في **معرفة علوم الحديث**، وتبعه من جاء بعده ممن ألف في علوم الحديث قديما وحديثا.

٤- أطلق بعض العلماء المتقدمين مصطلح "المتشابه" على متون بعض الأحاديث النبوية، ولعل أول إشارة إلى ذلك جاءت من قبل الإمام أحمد بن حنبل، ثم تتابع العلماء على استخدام هذا المصطلح ووصف بعض الأحاديث به.

٥- تناول المحدّثون الأحاديث المتشابهة عند حديثهم عن "المشكل"، فقد تناول الإمام ابن قتيبة، في كتابه **تأويل مختلف الحديث**، والإمام الطحاوي في كتابه **مشكل الآثار** عددا من الأحاديث المتشابهة، بل إن كتاب الإمام ابن فورك يتعلق جميعه بالأحاديث المتشابهة، ومع ذلك سماه **مشكل الحديث وبيانه**، وذلك نظراً لضم المحدّثين هذا النوع من الأحاديث إلى "المشكل"، وعدم اشتهار كون "المتشابه" نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث.

٦- أول من جعل "المتشابه" نوعا من أنواع علوم الحديث المتعلقة بالمتن - حسب استقراء الباحث - هو الإمام السيوطي في **ألفيته**. لكن لم يُكتب لهذا النوع أن يشتهر، حتى أن الإمام السيوطي نفسه لم يُشر إليه في كتابه **تدريب الراوي**، مع أنه زاد فيه عددا من أنواع علوم الحديث.

٧- يقترح الباحث تعريفا جديداً لمصطلح "المتشابه"، وهو: "ما خفيت دلالته على المعنى المراد، سواء أمكن تأويله أو لم يمكن". وهذا التعريف يشمل نوعين من النصوص: ما خفيت دلالته على المعنى المراد به، ولا يمكن إدراك حقيقته، لأن الله تعالى استأثر بعلمه؛ وما خفيت دلالته على المعنى المراد به، ويمكن الاجتهاد في تأويله، دون الجزم بحقيقة المراد به. وتختلف اجتهادات العلماء أحيانا في إلحاق بعض النصوص الشرعية بأحد هذين النوعين.

٨- يرى الباحث جعل "المتشابه" نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث، وذلك توحيدا للمصطلح في علوم القرآن وعلوم الحديث من جهة، ولإمكانية التفريق بين المشكل والمتشابه، فالمشكل: ما أوهم تعارضا مع غيره من الأدلة والقواعد والحقائق، فالإشكال يعرض له بسبب وجود معارض خارجي له، أما المتشابه فالإشكال فيه نابع من خفاء النص نفسه وعدم وضوحه، سواء أوهم معارضة أو لم يوهم.

وختاماً: أسأل الله تعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويغفر لنا زلاتنا وأخطاءنا، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * * *